

أثر سعر الصرف والميزان التجاري على معدل التضخم في العراق للمدة (2004-2022)

الباحثة: زينب محمد إبراهيم

الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

zainab_m.ibrahem@uomustansiriyah.edu.iq

المشرف: أ.م.د. فالح نعيمش مطر

الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

dr_falih@uomustansiriyah.edu.iq

مستخلص البحث :

لغرض الوصول إلى هدف البحث المتمثل بقياس وتحليل تأثير كل من سعر الصرف والميزان التجاري على (معدل التضخم)، تم استعراض المحور النظري والتحليلي وصولاً للمحور القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) من أجل تقدير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة في الأجل والطويل، وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفقاً لمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds – Test) بين سعر الصرف والتضخم في المدة المدروسة واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكان أهمها :- مؤشرات الميزان التجاري أظهرت عجزاً في بداية مدة الدراسة؛ بسبب الانفتاح التجاري وامتداد آثار اضطراب الأوضاع الاقتصادية والسياسية، ومن جانب آخر أظهرت مؤشرات الميزان التجاري تحقيق فائض بوجود الصادرات النفطية؛ لأن ميزان التجاري بدون القطاع النفطي يعاني من عجز دائم بسبب الاعتماد عليه بصورة شبه كلية وأهم ما أوصت به:- يجب تقليص حجم الاستيرادات من خلال تشجيع الصناعة المحلية ووضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير المنتجات تامة الصنع والنهوض بالقطاع الخاص ودعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات مفتاحية: سعر الصرف، التضخم، الميزان التجاري .

المحور الأول :- منهجية البحث

أولاً :- المقدمة

يُعدّ الاستقرار في قيمة العملة أمراً أساسياً في السياسات النقدية للدول، سواء كانت نامية أو متقدمة، وتسعى معظم الحكومات إلى تحقيق الاستقرار في سعر الصرف لضمان بيئة استثمارية ملائمة وجذب رؤوس الأموال والحفاظ على قوة العملة المحلية، ومع ذلك، تواجه الدول النامية تحديات في تحقيق هذا الهدف؛ بسبب ارتباط اقتصاداتها بالاقتصاد العالمي وعجز ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية.

وبالنسبة للاقتصاد العراقي فإن سعر الصرف من عام 2004_2022 هو متذبذب أي أنه يتغير بين حين وآخر وبطرق مختلفة كون أن سعر الصرف في الاقتصاد العراقي يخضع لقوى العرض والطلب على العملة في نافذة البنك المركزي العراقي، فعند زيادة الطلب على العملة يلبي البنك المركزي هذا الطلب للحفاظ على استقرار سعر الصرف، ومن ثم استقرار التضخم هذه الآلية تبناها البنك المركزي واستطاع أن يحافظ على المستوى العام للأسعار خاصة بعد عام 2004 عندما تم صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم 56، الذي يجعل البنك المركزي يتمتع باستقلالية عن الحكومة وتكون قرارته تصدر عن مجلس إدارته استناداً إلى ما تقدم تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل الآثار

التي تتركها تقلبات أسعار الصرف على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي، عن طريق الميزان التجاري المتمثل بالصادرات والاستيرادات، باستعمال أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL.

ثانياً:- مشكلة البحث

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات مستمرة في مواجهة التضخم، ويرجع ذلك جزئياً إلى التغيرات في سعر الصرف لأن الاقتصاد العراقي أحد الاقتصادات المنفتحة على العالم الخارجي، إذ أن انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي يزيد من تكلفة الاستيرادات، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية إلى جانب ضعف الانتاج المحلي، وانخفاض الصادرات

ثالثاً:- أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في الجانبين التطبيقي والقياسي بالإضافة إلى إيضاح الدور الذي يمارسه سعر الصرف في التأثير على معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي؛ وذلك من خلال الميزان التجاري المتمثل بالصادرات والاستيرادات

رابعاً:- فرضية البحث

* الفرضية الرئيسية:- يوجد أثر طردي ممتد من سعر الصرف العملة العراقية إلى معدل التضخم في العراق في الأمد الطويل.

* الفرضية الفرعية، وتنفرع هذه الفرضية على الأمد الطويل إلى ما يلي:

1. وجود أثر عكسي يتجه من إجمالي الصادرات إلى معدل التضخم.
2. وجود أثر طردي يتجه من إجمالي الاستيرادات إلى معدل التضخم.

خامساً:- هدف البحث

قياس وتحليل تأثير كل من سعر الصرف وميزان التجاري (الصادرات والاستيرادات) على معدل التضخم في العراق باستعمال أنموذج الانحدار الذاتي الفجوات الزمنية المبطنة ARDL.

سادساً:- منهجية البحث

إن الدراسة اعتمدت على الأسلوب الوصفي والمنهج الاستنباطي فيما يتعلق بالإطار النظري، وعلى الأسلوب الكمي من أجل اختبار الفرضية فيما يخص الحالة الدراسية (العراق)

سابعاً:- حدود البحث

الزمانية :- (2004-2022)، المكانية:- الاقتصاد العراقي

ثامناً:- هيكلية البحث

من أجل التحقق من صحة الفرضية الاقتصادية التي تم فرضها في الدراسة او عدم صحتها والوصول الى الهدف الرئيسي، وفقاً للمنهجية المعتمدة حيث تضمنت الدراسة ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات إذ يتضمن المبحث الاول :-
الاطار المفاهيمي لسعر الصرف والتضخم، اما المبحث الثاني:- تحليل واقع العلاقة بين سعر الصرف والتضخم عن طريق الميزان التجاري و المبحث الثالث :- قياس وتحليل تأثير سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد العراقي

المحور الثاني :- الاطار النظري و المفاهيمي لكل من سعر الصرف والتضخم
اولاً:- الاطار المفاهيمي للدراسة

1. مفهوم سعر الصرف

يُعد سعر الصرف من العناصر الضرورية في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث يشكل جزءاً أساسياً من العمل اليومي للوحدات الاقتصادية بالإضافة إلى أنه بمثابة القناة التي تربط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية وبالتالي فهو يعكس مدى التطور في العلاقات التجارية والمالية إذ يعبر عن المتانة الاقتصادية للدولة.

ويعرف:- بأنه المعدل النسبي الذي يتم من خلاله تحويل عملة دولة معينة مقابل عملة دولة أخرى ويؤثر على حركة التجارة وتدفق الأموال بين البلدان¹ يتحدد سعر الصرف مثله مثل أي سلعة أخرى بتفاعل قوى الطلب على العملة الأجنبية وعرض العملة في الأسواق الداخلية، ويتحدد الطلب على العملة الأجنبية بعمليات المدين بميزان المدفوعات

2. مفهوم التضخم

يُعد مؤشر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر علينا جميعاً في حياتنا اليومية نظراً لأننا جميعاً نحتاج إلى شراء واستخدام مجموعة واسعة من السلع والخدمات، ويمكن أن تتغير أسعار السلع والخدمات دائماً وبينما ترتفع بعض الأسعار قد تنخفض أسعار أخرى أو تبقى على حالها عندما و نتحدث عن التضخم فإن ما نعيشه في الواقع هو الزيادة في مستويات أسعار السلع (مثل المواد الغذائية) والخدمات (مثل إمدادات الكهرباء أو الغاز) في مدة زمنية معينة. لقد عرف التضخم كل من علماء الاقتصاد²، عرف بـ: التضخم هو زيادة كمية النقود الجارية دون زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة، أما كورتير: التضخم هو انخفاض قيمة النقود بسبب ارتفاع الأسعار، وبالنسبة لرويتس:- التضخم هو ارتفاع غير منتظم ومفاجئ في الأسعار

أما مارشال:- التضخم هو ارتفاع مستمر في الأسعار، وقد عرف بيجو:- التضخم يحدث عندما تزداد الدخول النقدية أكثر من كمية السلع والخدمات المنتجة، أي أن التضخم هو معدل الزيادة في الأسعار خلال مدة زمنية معينة والتضخم عادة ما يكون مقياساً واسعاً مثل الزيادة الإجمالية في الأسعار أو الزيادة في تكلفة المعيشة في بلد ما.

3. مفهوم الميزان التجاري :-

الميزان التجاري هو الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، إذا كان الميزان التجاري إيجابياً، فهذا يعني أن صادرات البلد من السلع والخدمات تفوق وارداته، مما يشير إلى اقتصاد مستقر، أما إذا كان الميزان التجاري سلبياً، فهذا يدل على أن البلد يستورد أكثر مما يصدر، وهو ليس بالضرورة أمر سلبي، إذ يمكن أن يكون مرتبطاً بالدورة الاقتصادية، فبعض البلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وهونغ كونغ، وأستراليا، تستطيع مواجهة الطلب المحلي خلال فترات الرخاء الاقتصادي، على الرغم

¹ - <https://www.investopedia.com/terms/e/exchangerate.asp> James Chen,2022

² صليحة، وذان وآخرون، دراسة قياسية /لاثر كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج ARDZ باستعمال بيانات الفترة من 1998 إلى 2021، مجلة الاقتصاد والإدارة /مجلد 7 عدد 2 2023،

من العجز التجاري ولكن في البلدان التي تعتمد على الاستثمار الأجنبي لنموها، قد يكون العجز التجاري أكثر تحدياً¹

ثانياً :- الإطار النظري للدراسة

1- علاقة سعر الصرف بالتضخم

إنّ سعر الصرف يقوم بنقل أثر السياسة النقدية إلى التضخم بشكل مباشر إذ تؤثر التغيرات في سعر الصرف على التضخم من خلال زيادة أسعار الاستيرادات أو الأسعار المحلية للسلع والخدمات التي تدخل في التجارة الخارجية²

كما يمكن توضيح العلاقة بين سعر الصرف والتضخم من خلال عدة نقاط، ومنها:³

- إنّ دراسة آثار سعر الصرف في التضخم ضرورية من أجل تقييم السياسة النقدية وانعكاساتها على التضخم (الاستقرار النقدي)
- تأثير أسعار الصرف ممكن أن تُعطي مؤشرات مهمة تساعد في التحكم بالنفقات الناتجة عن هذه التأثيرات

- إنّ السلطات النقدية تنظر إلى أسعار الصرف على أنّها أحد المنافذ الرئيسة لانتقال الأثر النقدي ولاسيما في الدول الصغيرة من أجل معرفة مقدار تأثير أسعار الصرف على التضخم

2- آلية انتقال سعر الصرف إلى التضخم

هناك ثلاثة قنوات لانتقال سعر الصرف إلى التضخم⁴ (مسعودة وآخرون ، 2016: 59) **القناة الاولى :-** تؤكد هذه القناة سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصادي (Gustav Cassel) فهو يرى بأنّ سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الانخفاض بنفس النسبة التي يرتفع فيها مستوى الأسعار، فإذا ارتفعت الأسعار في الدولة المحلية بينما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التبادل الدولي فإنّ قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله.

القناة الثانية:- (أثر تغييرات سعر الصرف على الأجور النقدية) تؤثر هذه القناة على فاعلية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها بمعنى (مدى قدرة الحكومة على السيطرة على الأجور) أنّ آثار تخفيض قيمة العملة الذي يقابله ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية يتوقف على مدى استجابة الأجور الاسمية والأسعار لذلك التخفيض فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية بسبب تخفيض قيمة العملة كلما قل التغير في الأجور الحقيقية، وكذلك ارتفاع درجة ربط الأجور في المستوى العام للأسعار.

¹ العبدلي، سعد عبد نجم، ورشيد، هبة سعد (2016)، تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة (1980-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (22) العدد (89)

² د. فؤاد، فتاح و. الشخيلي، علي عبد الجليل صادق، أثر تقلبات سعر الصرف الرسمي والانفتاح الاقتصادي على التضخم والميزان التجاري في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990_2020 باستخدام نماذج PANEL NARDL، مجلة أقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18/العدد 30: سنة 2022

³ An, L. (2006). Exchange Rate Pass-Through: Evidence Based on Vector Autoregression with Sign Restrictions"MPRA publication P. 2. 18

⁴ مسعودة و علوة ، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 59، 2016

3- الآلية النظرية للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم من خلال الميزان التجاري¹ ويمكن توضيح ذلك عن طريق مراحل مبسطة، و كالآتي:

1. المرحلة الأولى (سعر الصرف)

انخفاض سعر الصرف: يؤدي إلى زيادة تكلفة الاستيرادات، حيث تصبح السلع والخدمات المستوردة أغلى بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية.

2. المرحلة الثانية (الميزان التجاري):

• زيادة تكلفة الاستيرادات: قد تؤدي إلى تقليل الاستيرادات لأن السلع المستوردة أصبحت أغلى، مما قد يدفع المستهلكين للبحث عن بدائل محلية.

• زيادة الصادرات: مع انخفاض سعر الصرف، تصبح السلع المحلية أرخص بالنسبة للمشتريين الأجانب، مما يزيد من الصادرات.

• تحسن الميزان التجاري: إذا زادت الصادرات وقلت الاستيرادات، فإن الميزان التجاري قد يتحسن.

• تدهور الميزان التجاري: إذا استمرت الاستيرادات على نفس المستوى رغم ارتفاع تكلفتها، فإن الميزان التجاري قد يتدهور بسبب زيادة العجز التجاري

3. المرحلة الثالثة (التضخم):

• التضخم المستورد: إذا تدهور الميزان التجاري بسبب ارتفاع تكلفة الاستيرادات ، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية، مما يساهم في زيادة التضخم.

• تحسن الميزان التجاري وتأثير التضخم: حتى إذا تحسن الميزان التجاري بزيادة الصادرات، يمكن أن يبقى هناك تأثير تضخمي بسبب ارتفاع تكلفة الاستيرادات .

المحور الثالث :- تحليل واقع العلاقة بين سعر الصرف والتضخم من خلال الميزان التجاري

جدول (1) تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم من خلال الميزان التجاري للمدة من 2004-

2022

السنوات	سعر الصرف الرسمي) (دينار لكل دولار)	سعر الصرف الموازي (دينار لكل دولار)	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	إجمالي الاستيرادات (مليار دولار)	الميزان التجاري	معدلات التضخم %
2004	1453	1455	17.81	21.3	-3.49	26.8
2005	1469	1472	23.7	23.53	0.16	36.9
2006	1467	1475	30.53	22.01	8.52	53.1
2007	1255	1267	39.59	19.56	20.03	31.1
2008	1193	1203	63.73	35.01	28.71	12.6
2009	1170	1182	39.43	41.51	-2.08	8.5
2010	1170	1185	51.76	43.92	7.85	2.4
2011	1170	1196	79.68	47.8	31.88	5.6
2012	1166	1233	94.21	59.01	35.20	6.1
2013	1166	1232	90.59	63.32	27.27	2.4

¹ Krugman, Paul R., and Maurice Obstfeld. International Economics: Theory and Policy. 10th ed., Pearson, 2014, 744 page.

2.2	26.77	58.6	85.37	1214	1188	2014
2.4	3.87	47.47	51.34	1247	1190	2015
0.1	7.09	34.21	41.3	1275	1190	2016
0.2	19.69	37.87	57.56	1258	1190	2017
0.4	40.62	45.74	86.36	1209	1190	2018
0.2	23.45	58.14	81.59	1196	1190	2019
0.6	-1.32	48.15	46.83	1234	1450	2020
6.1	32.09	40.74	72.82	1474	1450	2021
4.9	62.85	55.19	118.04	1476	1460	2022

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على :- * * جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،تقرير الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2022، تقارير السياسة النقدية أعداد متفرقة والموقع الاتي <https://cbi.iq/page/51> الموقع الاحصائي للبنك المركزي

اولاً:- واقع الاقتصاد العراقي قبل عام 2003

نذكر بعض الظروف التي مرّ بها الاقتصاد العراقي في الحقبة الماضية¹:-

1- حرب الخليج التي استمرت من عام 1980 ولغاية 1988 في هذه المدة منع (تصدير النفط ،والموارد المادية والبشرية) للدفاع عن حدوده؛ ولذلك لأنّ الحرب عندما بدأت كان العراق يتمتع باحتياطات أجنبية ضخمة وكان يسعى إلى زيادة الطاقة التصديرية عبر بعض الدول ولكن سرعان ما إنخفضت هذه الاحتياطات نتيجة حرب الخليج الثانية وإيقاف التصدير، لذلك فإنّ التضخم لا ينشأ بسبب عامل واحد، وأنما مجموعة من العوامل النقدية والحقيقية والسياسية والدولية.

2- شهدت المدة من 1991 إلى 1995 اضطرابات نتيجة غزو العراق للكويت وفرض العقوبات الاقتصادية وقطع الإمدادات الخارجية وتوقف أغلب الصادرات والاستيرادات العراقية، وتجميد الأموال العراقية في الخارج وعدم التحويل من وإلى العراق.

3- أما المدة من 1996 إلى عام 2002 شهدت هذه المدة دخول العراق في مفاوضات مع مجلس الأمن حتى يتم تخفيض العقوبات، والسماح لتوسيع الإمدادات الصناعية بسبب ارتفاع أسعار النفط فضلاً عن الإجراءات الحكومية في ترشيد الإنفاق إذ حدث فائضاً في الميزان التجاري في هذه المدة بعد تطبيق مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة على أن يتم تصدير النفط مقابل الغذاء و وفق هذه الاتفاقية سمح للاقتصاد العراقي بتصدير النفط، واستيراد المواد الغذائية، والمستلزمات الصحية ولكن تحت إشراف الولايات المتحدة مع التزام العراق بدفع مستحقات الكويت من الإيرادات النفطية ونسبة 30%

ثانياً:- واقع سعر الصرف والتضخم والميزان التجاري في العراق

من خلال الجدول (1) الذي يبين العلاقة بين سعر الصرف بنوعيه الرسمي والموازي ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي؛ وذلك من خلال الميزان التجاري يتضح ثبات سعر صرف العملة في السوق الرسمي في أكثر سنوات الدراسة، ويمكن تقسيم هذه العلاقة إلى المراحل التالية :-

¹ السرحان، مصطفى مهدي ،الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2021)، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، اطروحة غير منشورة، جامعة كربلاء ،قسم الاقتصاد ،79، 2024،

أولاً :- تبلغ قيمة سعر صرف الدولار مقابل الدينار في عام (2004) ، 1453 دينار لكل دولار وشهد الميزان التجاري عجزاً بلغ (34.92-) مليار دولار ويُعد أعلى قيمة للعجز خلال مدة الدراسة بسبب اضطراب الأوضاع الاقتصادية والسياسية نتيجةً للاحتلال الأمريكي في عام 2003 ، ويرجع هذا العجز أيضاً إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية التي سجلت (17.81) مليار دولار وارتفاع الاستيرادات بمقدار 21.3 مليار دولار وبالتالي أصبح العراق مستورداً للتضخم إذ بلغ خلال هذه المدة 26.8% . وبفضل استقلالية البنك المركزي في صياغة أهداف السياسة النقدية بعد عام 2004 مما أدى إلى تحسين قيمة العملة المحلية فانخفض سعر الصرف في عام 2005 و 2006 مما أدى إلى حدوث فائض في ميزان التجاري بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه المدة . واستمر انخفاض سعر الصرف الرسمي بالإضافة إلى فائض الميزان التجاري و انخفاض معدلات التضخم وذلك بسبب السياسة التي اتبعتها البنك المركزي في كبح التضخم ودعم عجلة النمو الاقتصادي كما ذكرنا سابقاً واستمر انخفاض سعر الصرف الرسمي وشهدت سنة 2009 استقرار في أسعار الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي إذ يبلغ سعر الصرف الرسمي 1170 دينار لكل دولار بسبب السياسة النقدية التي تم اتباعها من قبل البنك المركزي باستخدام سعر الصرف كأداة لتحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية للدينار العراقي بينما بلغ الميزان التجاري عجزاً بمقدار (2.08-) بسبب الانخفاض في العوائد النفطية بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط خلال هذا العام على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية¹.

ثانياً:- أما خلال المدة من (2010_2019) استمر استقرار سعر الصرف وتحقيق فائض في الميزان التجاري بشكل متذبذب بالإضافة إلى استقرار معدل التضخم خلال هذه المدة أيضاً، هذه المدة زادت الإيرادات النفطية بسبب زيادة الصادرات النفطية بالإضافة إلى استقرار الوضع الأمني ونجاح سياسة البنك المركزي في كبح التضخم باستثناء عام 2014 انخفضت الصادرات والاستيرادات العراقية؛ مما انعكس على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وانخفاض مستوى الدخل بسبب تنظيم داعش في تراجع حجم الصادرات بعد سيطرته على ثلث مناطق العراق الغربية.

ثالثاً:- أما السنوات (2020 و 2021 و 2022) ، ففي عام 2020 ارتفع سعر الصرف الرسمي (1450) دينار لكل دولار، وسجل الميزان التجاري عجزاً بمقدار (1.32-) مليار دولار بسبب انخفاض قيمة الصادرات والاستيرادات نتيجةً صدمات أسعار النفط السلبية وأسعار الصرف، حافظ سعر بيع الدولار إلى المصارف وعبر نافذة بيع العملة الأجنبية على قيمته البالغة 1190 دينار لكل دولار حتى 17 ديسمبر 2020، حيث تم اعتماد سعر صرف جديد يبلغ 1450 دينار للدولار بموجب كتاب دائرة العمليات المالية وإدارة الدين المرقم 6/1/2440 بتاريخ 20 ديسمبر 2020. وجاء هذا التعديل نتيجة الأزمة المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي، والمتمثلة في انتشار جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام من جانب آخر، بات سعر الصرف السابق غير ملائم للتطورات الإقليمية وعملية الإصلاح الاقتصادي، بالمقابل بلغ معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في السوق المحلية لعام 2020 حوالي 1234 دينار لكل

¹ التقرير الاقتصادي السنوي ، 2009:5

دولار أمريكي، وبمعدل تغير (3.18%) ، مقابل 1196 دينار لكل دولار لعام 2019¹ وحيث سجلت الوفود المعدنية 99.7% من إجمالي الصادرات، أما في عام 2021 بقي سعر الصرف الرسمي على حاله ، يقابلها ارتفاع في الميزان التجاري، إذ يبلغ (32.08) مليار دولار، وبلغ معدل التضخم إلى 6.1% بسبب زيادة الإيرادات الحكومية من النفط الخام الناتج عن ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بنسبة (59.5%)، أي بسبب زيادة الطلب على الطاقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم إقرار الموازنة العامة للدولة مما أدى إلى ارتفاع الإنفاق العام وزيادة الإنفاق الحكومي، ولا سيما الأجور و المرتبات التي أدت إلى زيادة التضخم وارتفاع الإنفاق على المستلزمات الصحية بسبب وباء كورونا في 2020، وفي نهاية مدة البحث ارتفع سعر الصرف قليلاً عند 1460 دينار لكل دولار ويحقق الميزان التجاري أعلى فائض خلال مدة البحث، إذ بلغ 62.85 مليار دولار حيث سجلت الصادرات الكلية 118.04 مليار دولار، أما التضخم فقد انخفض إلى 4% بسبب السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي.

المحور الرابع :- قياس وتحليل تأثير سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد العراقي
أولاً :- توصيف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي

من أجل إثبات صحة فرضية الدراسة من عدمها والولوج إلى الهدف الرئيس لها فضلاً عن دعم نتائج الوصف واقع البيانات التي تم عرضها في المحور الثالث ، سوف يتم بتوصيف المتغيرات الأساسية للدراسة على وفق النظرية الاقتصادية يمكن إدراج جدولاً يوضح الرموز المستخدمة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج ARDL

جدول (2) متغيرات الدراسة من حيث (الاسم، والنوع، والرمز المستخدم) في نموذج ARDL²

ت	اسم المتغير	نوع المتغير	الرمز المستخدم
1	سعر الصرف الموازي	مستقل	PER
4	الصادرات	مستقل	EX
5	الاستيرادات	مستقل	EM
6	معدل التضخم	تابع	P

المصدر: اعداد الباحثين.

وبالاستناد الى ما تقدم، يمكن صياغة المتغيرات في اعلاه بالمعادلة الخطية في أدناه وكالاتي:

$$P = f(PER, EX, EM) \dots\dots\dots(1)$$

$$P = \beta_0 + \beta_1 PER + \beta_2 EX + \beta_3 EM + U_i \dots (2)$$

حيث أن: P: المتغير التابع.

B₀: الحد الثابت.

PER, EX, EM: المتغيرات المستقلة.

β₁, β₂, β₃: معاملات المتغيرات المستقلة.

U_i: حد الخطأ العشوائي.

¹ تقرير السياسة النقدية 2020،9

² نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL) هو أداة تحليلية تستخدم لفهم العلاقة بين متغيرات مختلفة في سلاسل زمنية و يسمح هذا النموذج بفهم كيفية تأثير التغيرات في هذه المتغيرات على بعضها البعض على المدى الطويل والقصير و يُستخدم ARDL في فهم الديناميكيات الاقتصادية واتخاذ القرارات الصائبة حيث يوفر رؤية شاملة للعلاقات بين المتغيرات عبر فترات زمنية مختلفة

أولاً :- اختبارات السكون للسلاسل الزمنية

من أجل تقدير دالة العلاقة بين (سعر الصرف الموازي PER، الصادرات EX، الاستيرادات EM) ومعدل التضخم P فلا بدّ من إجراء بعض الاختبارات القياسية وتحليلها وفيما يلي:

يتم اللجوء إلى اختبارات سكون السلاسل الزمنية للتخلص من مشكلة الانحدار الزائف عن طريق اخذ الفرق الأول أو الفرق الثاني عند عدم توفر صفة السكون بالمستوى الصفري، وفي ضوء ذلك يتم تحديد النماذج القياسية المناسبة في خاصية التكامل المشترك والخروج بنتائج سليمة وغير مزيفة. ومن أجل التعرف على درجة السكون للسلسلة الزمنية تم الاعتماد على اختبار من اختبارات جذر الوحدة وهما:

اختبار فليبس – بيرون (P-P)

هذا الاختبار يتميز بدقة أكثر في العينات ذات الحجم الصغير من اختبار ADF، ونتيجة لذلك سوف نعرض نتائج اختبار (P.P) ومقارنتها بنتائج اختبار (ADF) وذلك لضمان التقدير السليم للاختبارات أو النماذج التي سيتم استخدامها لاحقاً. إذ يتضح لنا من خلال الجدول (4) نتائج اختبار (P.P) الذي يشير بأن المتغيرات (سعر الصرف الموازي PER، الصادرات EX، الاستيرادات EM ومعدل التضخم P) غير ساكنة عند المستوى Level I (0) في جميع الحالات (حد ثابت فقط Intercept، حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept، لا حد ثابت ولا اتجاه عام None)، لأن القيمة الاحتمالية كانت عند مستوى أكبر من (5%)، مما تطلب الأمر الى اتخاذ الفرق الأول لهذه المتغيرات حتى إنها اسكنت فيه وفي جميع الحالات السابقة، باستثناء المتغيرين (الصادرات والاستيرادات) كانا ساكنين في حالتين فقط وهي (حد ثابت فقط، لا حد ثابت ولا اتجاه عام) ومن ثم هنا يجب أن نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة.

جدول (3) نتائج اختبار (PP)

Variables المتغيرات	المستوى I ₍₀₎ Level			الفرق الأول I ₍₁₎ Ist difference		
	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None	حد ثابت فقط Intercept	حد ثابت واتجاه عام Trend and intercept	لا حد ثابت ولا اتجاه عام None
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
PER	0.48	0.96	0.64	0.16	0.02	0.01
EX	0.77	0.81	0.89	0.05	0.24	0.00
EM	0.47	0.69	0.80	0.05	0.20	0.00
P	0.57	0.78	0.12	0.04	0.14	0.03

المصدر: إعداد الباحثين باستعمال برنامج (Eviews 12).

ثالثاً:- الاختبارات التشخيصية للبواقي

إنّ التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية لإثبات ذلك (أختبارات سلامة النموذج) وكما يلي :-

أ. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

هذا الاختبار يستعمل للتأكد من مدى خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. والجدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
0.4923	Prob. F(1,21)	0.488473	F-statistic
0.3657	Prob. Chi-Square(1)	0.818348	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (4) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ F المحتسبة (F-statistic) قد بلغت (Prob=0.4923) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يؤشر بعدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، ومن ثم يجب القبول بفرضية عدم التنص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة. ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج النموذج لـ (ARDL).

ب. اختبار مشكلة اختلاف التباين

يستعمل هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو النموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي، والجدول في أدناه يوضح ذلك.

جدول (5) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)

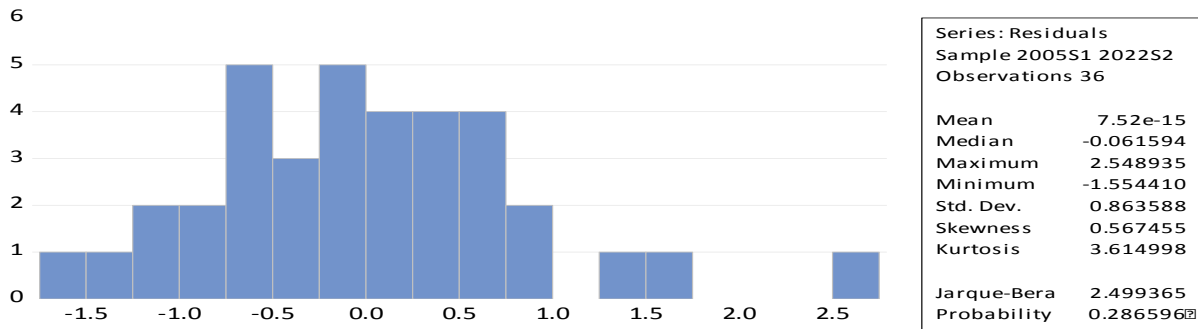
Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.4847	Prob. F(1,33)	0.499478	F-statistic
0.4701	Prob. Chi-Square(1)	0.521851	Obs*R-squared

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ (ARCH)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية لـ F المحتسبة (F-statistic) بلغت (Prob=0.4847) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني أن النموذج خالي من مشكلة اختلاف التباين، وبالتالي يجب القبول بفرضية عدم التنص على عدم وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية ورفض الفرضية البديلة. ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج النموذج لـ (ARDL).

ج. اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test

هذا الاختبار يستعمل للتأكد من مدى خلو النموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي. والشكل (1) يوضح ذلك.



الشكل (1): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يبين الشكل (1) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لـ (Jarque-Bera)، إذ نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية له قد بلغت ($0.286596 = Prob$) وهي أكبر من المستوى (5%)، وهذا يعني عدم وجود مشكلة في التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب أن نقبل بفرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي ورفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم فإن هذا الاختبار يعزز من دقة نتائج النموذج لـ (ARDL).

رابعاً :- عرض النتائج ومناقشتها قياسياً واقتصادياً باستعمال نموذج ARDL

في هذا المطلب سيتم عرض نتائج نموذج ARDL ومناقشتها من الناحية القياسية والاقتصادية وذلك لتقدير دالة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الموازي PER، الصادرات EX، الاستيرادات EM) والمتغير التابع (معدل التضخم P)، وكالاتي:

1: التقدير الأولي لأنموذج ARDL

بعد أن تبين لنا من خلال نتائج الجدول (4) لفيليس بيرون (PP) أن المتغيرات (EM، EX، PER) بالإضافة إلى P كانت ساكنة جميعها في الفرق الأول، ومن ثم فإن ذلك قد مهدنا إلى تطبيق نموذج ARDL، والجدول في أدناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا النموذج من ناحية اختبار فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات الداخلة في النموذج، فضلاً عن اختبار القوة التفسيرية لمعامل التحديد المرجح، وقيمة F المحتسبة. ويوضح الجدول (6) بأن نموذج ARDL يقوم بتحديد عدد الدرجات المثلى للإبطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرات (P، EM، EX، PER)، إذ كانت درجة الإبطاء الزمني للمتغير التابع وهو معدل التضخم P درجتان زمنيتان متباطئة، في حين أن درجات الإبطاء الزمني للمتغيرات (EM، EX، PER) هي (2، 3، 2) على التوالي:

جدول (6) نتائج التقدير الأولي لأنموذج ARDL

درجة الإبطاء
الزمني للمتغير

درجات الإبطاء الزمني
للمتغيرات المستقلة

Selected Model: ARDL(2, 2, 3, 2)

Prob. *	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.44140	0.152732	1.747472	P(-1)
0.0007	-4.187712	0.256250	-1.073101	P(-2)
0.0001	5.223696	0.021433	0.111959	PER
0.0002	-4.894629	0.039906	-0.195326	PER(-1)
0.0014	3.850947	0.024647	0.094915	PER(-2)
0.0351	-0.082784	0.067417	-0.005581	EX
0.0519	0.189703	0.249591	0.047348	EM
0.0427	0.787193	0.268583	0.211427	EM(-1)
0.0398	2.237762	0.160125	0.358323	EM(-2)
0.0112	-1.302405	6.858189	-8.932142	C
4.514252	Mean dependent var	0.992206	R-squared	
7.312898	S.D. dependent var	0.983438	Adjusted R-squared	
3.019438	Akaike info criterion	0.941108	S.E. of regression	
3.863770	Schwarz criterion	14.17096	Sum squared resid	
3.310902	Hannan-Quinn criter.	-33.84017	Log likelihood	
2.613068	Durbin-Watson stat	113.1639	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

ومن جانب آخر فقد أظهرت النتائج الإحصائية بأن المتغيرات المستقلة قد فسرت بأن قيمة معامل التحديد المرجح (Adjusted R-Squared (AR-S) قد بلغ نحو (0.98%) في التغير الحاصل في المتغير التابع P يعود سببها إلى التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة، وأن المتبقي (0.2%) يعود إلى حد الخطأ العشوائي (متغيرات أخرى لم تدخل في المعادلة أو الأنموذج). وأما بالنسبة لـ (F-statistic) فهي معنوية جداً من الناحية الإحصائية لأن قيمة Prob أقل من (5%) إذ بلغت (0.00000) وهذا ما يفسر إلى معنوية الأنموذج من الناحية الإحصائية.

خامساً:- اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

إنّ التحقق من وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة (سعر الصرف الموازي PER، الصادرات EX، الاستيرادات EM) والمتغير التابع (معدل التضخم P) فلا بدّ من إجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك، ويتمّ أخذ القرار بوجود التكامل المشترك من عدمه بين هذه المتغيرات ذلك من خلال مقارنة قيمة (F) المحتسبة مع قيمة الحدين الأعلى I(1) والحد الأدنى I(0)، فإذا كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة الحد الأعلى فيجب القبول بالفرضية البديلة والتي تنص على أنّ (هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنه طويلة

الأجل بين المتغيرات ورفض فرضية العدم). وبالعكس إذا كانت قيمة (F) أقل من قيمة الحد الأدنى فيجب القبول بفرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والتي تنص على (عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات)، وأما إذا وقعت قيمة (F) بين الحدين الأعلى والأدنى فإن النتيجة هنا تكون غامضة وغير حاسمة، والجدول (7) في أدناه يوضح ما تقدم.

جدول (7) نتائج اختبار الحدود Bounds test

Null Hypothesis: No levels relationship

F-Bounds Test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
3.975649	10%	2.08	3	
3.38	5%	2.39		
3.73	2.5%	2.7		
4.15	1%	3.06		

تشير k إلى عدد المتغيرات

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح الجدول (7) في أعلاه بأن قيمة (F-statistic) المحتسبة والبالغة بقيمة (3.975649) أعلى من قيمة الحدين الأعلى بقيمة (3.38)، والأدنى بقيمة (2.39) وعند المستوى الاحتمالي (5%)، فإن ذلك يشير على أن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات (PER، EX، EM) و (P)، ومن ثم هنا يجب أن رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة

سادساً: اختبار المعلومات المقدرة في الأجل الطويل

جدول (8) نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PER	0.095489	0.009454	5.678650	0.0044
EX	-0.583684	0.099327	-0.037092	0.0513
EM	1.875855	0.188636	14.42962	0.0000
C	-20.59667	7.925825	-3.472509	0.0386

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل الطويل من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلاً عن تحديد نوع العلاقة الطويلة. والجدول (8) يوضح ذلك

أ:- سعر الصرف الموازي PER

يوضح الجدول (8) بأن هناك تأثير طردي لسعر الصرف الموازي على معدل التضخم، وبكلام آخر أن زيادة سعر الصرف الموازي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار (0.095%) وعند مستوى معنوي بلغ (0.0044)، ويمكن ارجاع سبب هذه العلاقة إلى عوامل عدة منها ما يلي:-

(1) زيادة تكاليف الاستيرادات: حيث يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الاستيرادات من السلع والخدمات، مما يؤدي ارتفاع سعر الصرف الموازي ثم بدوره إلى زيادة تكلفة استيرادات السلع والخدمات، ومن ثم ارتفاع أسعارها في السوق المحلية.

(2) انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي: ان ارتفاع سعر الصرف الموازي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي، ومن ثم يجعل المستهلكين يدفعون أكثر من المال لشراء نفس كمية السلع والخدمات.

(3) التوقعات التضخمية: يمكن أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف الموازي إلى زيادة توقعات التضخم لدى المستثمرين والمستهلكين، مما قد يؤدي إلى سلوكيات تزيد من التضخم، مثل زيادة الطلب على السلع والخدمات.

د:- الصادرات EX

يوضح الجدول (8) التأثير العكسي للصادرات على معدل التضخم، وهذا يعني أن زيادة الصادرات بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار (0.58-%) عند مستوى معنوي بلغ (0.0513)، ويمكن ارجاع سبب هذه العلاقة على الامد الطويل إلى ارتفاع أسعار النفط، وهذا يعني أن العراق يحصل على المزيد من العملات الأجنبية مقابل نفس كمية النفط المصدر، مما يساهم ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات، وانخفاض الضغوط التضخمية، ومن جانب آخر ايضاً، بأن الحكومة العراقية تسعى إلى زيادة إنتاج النفط من خلال تطوير حقول جديدة وجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي ذلك إلى زيادة كمية النفط المصدر، وبالتالي زيادة تدفق العملات الأجنبية، ومن ثم إلى زيادة الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد، مما قد يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج على المدى الطويل.

هـ:- الاستيرادات EM

يوضح الجدول (8) التأثير الطردي للاستيرادات على معدل التضخم، وهذا يعني أن زيادة الاستيرادات بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار (1.8%) عند مستوى معنوي بلغ (0.0000)، ان هذه العلاقة بين EM و P قد تطابقت ايضاً مع المعلمات المقدرة في الاجل القصير عند التباؤات الزمنية $\{D(EX), D(EX(-2))\}$ ، ويمكن ارجاع السبب نفسه إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية لغرض تلبية حاجة السوق المحلي من خلال الاستيرادات. بالإضافة إلى الضغط على الإنتاج المحلي من خلال منافسة السلع المستوردة للمنتجات المحلية، كما ان انخفاض قيمة الدينار العراقي، مع ازدياد الطلب على العملة الأجنبية، يُصبح شراء السلع المستوردة أكثر تكلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في السوق المحلية، بالإضافة إلى زيادة التضخم المستورد.

المحور الخامس :- الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

- 1- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في المبحث التحليلي والتطبيقي، فقد تم إثبات صحة فرضية الدراسة التي تنص على (وجود أثر طردي ممتد من سعر الصرف للعملة العراقية إلى معدل التضخم في العراق في الأمد الطويل هذا من جانب، ومن جانب آخر إثبات الفرضية الفرعية، في الأمد الطويل التي تنص على (وجود أثر عكسي يتجه من الصادرات إلى معدل التضخم، وأثر طردي يتجه من الاستيرادات إلى معدل التضخم)
- 2- أظهرت مؤشرات الميزان التجاري وجود عجزاً في بداية مدة الدراسة مقداره (3.49-) مليار دولار بسبب الانفتاح التجاري، وامتداد آثار اضطراب الأوضاع الاقتصادية والسياسية، ومن جانب آخر أظهرت مؤشرات الميزان التجاري تحقيق فائض بوجود الصادرات النفطية؛ لأن ميزان التجاري بدون القطاع النفطي يعاني من عجز دائم بسبب الاعتماد عليه بصورة شبه كلية حيث بلغ أعلى فائض خلال مدة البحث 62.85 مليار دولار، بالإضافة إلى إقرار الموازنة العامة للدولة وارتفاع الإنفاق العام، وزيادة الإنفاق الحكومي، ولا سيما الأجور والمرتبات التي أدت إلى زيادة التضخم
- 3- من خلال نتائج البحث تم التوصل إلى ارتفاع سعر الصرف الرسمي، والموازي في بداية مدة البحث، وبالتالي أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى التضخم؛ بسبب الآثار الممتدة لسياسة النقد الرخيص التي انتهجها البنك المركزي العراقي حتى يمول عجز الموازنة العامة في فترة العقوبات الاقتصادية وهذه الزيادة في الكتلة النقدية لا يقابلها عرض في الإنتاج؛ بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم ارتفاع التضخم، إذ يُلاحظ أن الاقتصاد العراقي شهد استقراراً متذبذباً في أسعار الصرف ومعدل التضخم وذلك بعد صدور قانون استقلالية البنك المركزي العراقي.
- 4- نتائج التحليل القياسي أشارت إلى استقرار جذر الوحدة لكلا المتغيرات المستقلة والتابعة في السلسلة الزمنية عند الفرق الأول، مما يشير إلى أن السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى. بالتالي، يُفضل استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الإبطاء الموزعة (ARDI) بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع، مما يُظهر سلامة النموذج بشكل إضافي وتأكيد من خلال الاختبارات.

التوصيات

- 1- تقليص حجم الاستيرادات من خلال تشجيع الصناعة المحلية ووضع إستراتيجية لتنويع هيكل الصادرات بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير المنتجات تامة الصنع والنهوض بالقطاع الخاص، ودعم إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما ينبغي تنويع مصادر الإيرادات الأجنبية للحكومة حتى تدعم الاحتياطيات الأجنبية، والسيطرة على تقلبات سعر الصرف الناتج عن اعتماده على مورد أحادي غير مستقر.
- 2- يتوجب على الاقتصاد العراقي كسر الحلقة المفرغة التي يعاني منها وهي اعتماده على الإيرادات النفطية التي لا يمكن الاستغناء عنها وخاصة في تمويل النفقات العامة لا سيما الجارية، لهذا يجب على الحكومة أن توجه النفقات الاستثمارية باتجاه دعم القطاعات الاقتصادية، ودعم البنية التحتية حتى يتم رفع مستوى الإيرادات العامة غير النفطية في البلد، كون إن الإيرادات النفطية معرضة دائماً إلى حالة من عدم اليقين بثباتها واستقرارها.

3- التعاون بين الأطراف المسؤولة عن السياسات المالية، والنقدية، والتجارية في العراق لضمان استقرار سعر الصرف على المدى البعيد من أجل تقليل تأثير الدولار في المعاملات التجارية المحلية وتعزيز استقلالية البنك المركزي العراقي في مواجهة التحديات النقدية وضبط معدل التضخم .

4- العمل على الحفاظ على قيمة الدينار العراقي، وتقليص ظاهرة تهريب الدولار إلى الخارج من خلال فرض رقابة صارمة على الصيرفة، وعمليات التحويل الخارجي، وتقليل الفارق بين سعر الصرف الموازي والرسمي بتشجيع استخدام القنوات الرسمية مثل مزاد العملة.

المصادر والمراجع

التقارير الرسمية

1. جمهورية العراق ،البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقرير الاقتصادي السنوي للمدة (2004-2022)
2. جمهورية العراق،وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة، 2022

المصادر العربية

1. صليحة ،وژان واخرون ،دراسة قياسية /لاثر كل من سعر الصرف وسعر الفائدة على التضخم في الجزائر بأستخدام نموذج ARDZ بأستعمال بيانات الفترة من 1998 الى 2021، مجلة الاقتصاد والادارة الاعمال /مجلد 7 عدد 2، 2023
2. د. فؤاد ،فتاح و. الشخيلي ، علي عبد الجليل صادق ، أثر تقلبات سعر الصرف الرسمي والانفتاح الاقتصادي على التضخم والميزان التجاري في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990_2020 بأستخدام نماذج PANEL NARDL،مجلة أقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18/العدد30: سنة 2022
3. مسعودة ،علوة ، أثر تغيرات سعر الصرف على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، 2016
4. السرحان، مصطفى مهدي ،الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2021)، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، اطروحة غير منشورة، 2024
5. العبدلي، سعد عبد نجم، ورشيد، هبة سعد (2016)، تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي للمدة (1980-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (22) العدد (89)

المصادر الاجنبية

- 1- <https://www.investopedia.com/terms/e/exchangerate.as>, asp James Chen,2022
- 2- An, L. (2006). Exchange Rate Pass–Through: Evidence Based on Vector Autoregression with Sign Restrictions"MPRA publication.
- 3- Krugman, Paul R., and Maurice Obstfeld. International Economics: Theory and Policy. 10th ed., Pearson, 2014..

The Impact of The Exchange Rate And Trade Balance on The Inflation Rate In Iraq For The Period (2004-2022)

Researcher: Zainab Muhammed Ibraheem

Al-Mustansiriyah University / College of Administration and Economics

zainab_m.ibrahem@uomustansiriyah.edu.iq

Supervisor: Prof. Assist. Dr. Falih Nghemish Mutar

Al-Mustansiriyah University / College of Administration and Economics

dr_falih@uomstansiriyah.edu.iq

Abstract

To achieve the research goal of measuring and analyzing the impact of exchange rates and trade balance on inflation rate, the theoretical and analytical framework was reviewed, leading to the empirical analysis using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to estimate the relationship between the studied economic variables in the long term. The analysis results showed a long-term equilibrium relationship according to the Bounds Test for Cointegration between exchange rates and inflation during the studied period. The research concluded with a set of conclusions and recommendations, the most important of which were: Trade balance indicators showed a deficit at the beginning of the study period due to trade openness and the extended effects of economic and political instability. On the other hand, trade balance indicators showed a surplus due to oil exports, as the trade balance without the oil sector suffers from a permanent deficit due to heavy reliance on it. The key recommendations include: reducing imports by promoting local industry, diversifying export structures from raw materials to manufactured products, boosting the private sector, and supporting the establishment of small and medium-sized enterprises.

keywords: exchange rate, inflation, trade balance.